

الثقافة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتنمية المواطنة الرقمية: دراسة ميدانية على طلاب المدارس الثانوية المصرية

الصعيدى، طارق محمد محمد. (٢٠٢٢). الثقافة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها
بتنمية المواطنة الرقمية: دراسة ميدانية على طلاب المدارس الثانوية المصرية. مجلة اتحاد الجامعات
العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، ٩٤، ٢٥٧ - ٣١٠. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1331572>

Prepared by

محمد خالد الدباس



رغم اعتماد الباحث على الجداول والنسب المئوية وتوزيع المشاركين وفق خصائص ديموغرافية واضحة، فإن التحليل

المرافق لتلك البيانات يعاني من بعض القصور في تفسير المعاني الكامنة وراء الأرقام.

على سبيل المثال، أوردت النتائج أن ٤٤% من العينة يستخدمون وسائل التواصل بشكل دائم ومرتفع جداً، وهي معلومة

مهمة، لكنها طُرحت دون محاولة ربطها بمخاطر أو دلالات تربوية محددة، أو باستراتيجيات موجهة للحد من الاستعمال غير

الهادف.

ظهر في النتائج أن نسبة كبيرة من الطلاب لديهم "معرفة متوسطة" بالثقافة الرقمية (٥١%)، لكن لم يُناقش ما إذا كانت هذه

النسبة تعكس قصوراً في المناهج أو في السياسات التربوية، ولم يتم تحليل الفروق النوعية داخل هذا المستوى (ما نوع المفاهيم

المفهومة؟ وما الفجوات المتبقية؟)، الأهم أن بعض النتائج تُركت دون تعليق نقدي أو تفسيري، مما جعل جزءاً من العرض

أقرب إلى السرد الإحصائي الخالي من الروح التفسيرية المطلوبة في البحوث التربوية والاجتماعية.

أحد أبرز نقاط الضعف في عرض النتائج هو الغياب شبه الكامل للربط بين ما توصل إليه الباحث والإطار النظري أو نتائج الدراسات السابقة. الدراسة انطلقت من نظرية المعرفة الإعلامية، إلا أن النتائج لم تُفسّر في ضوء هذه النظرية، ولم يُعقد أي حوار علمي يبيّن كيف تؤكد النتائج أو تتناقض مع ما جاء في تلك النظرية.

لم نجد استدعاءً ممنهجاً للدراسات السابقة، سواءً لدعم النتائج أو لتفسير التباينات معها. مثلاً، لم يناقش الباحث كيف تتفق أو تختلف نتائج دراسته مع نتائج دراسة عبد الله (٢٠٢٠) التي تناولت تأثير الثقافة الرقمية على التفاعل الأسري، أو دراسة رابحي وكاريش (٢٠٢١) التي تناولت عوامل بناء الثقافة الرقمية داخل المؤسسات، رغم ارتباطها المباشر بموضوعه. إن تجاهل هذا الربط يقلل من القيمة التفسيرية للنتائج ويُضعف موضعها ضمن السياق العلمي العام، مما يترك الانطباع بأن النتائج "منعزلة" وغير مدمجة في الجسم المعرفي القائم.

فيما ركّز الباحث على عدد من المؤشرات المهمة مثل: الاستخدام، المتابعة، المعرفة، والسلوكيات الأخلاقية، إلا أن تحليله بقي سطحياً من حيث استكشاف النتائج السلبية أو غير المتوقعة. على سبيل المثال، تم تسجيل أن ٥١% من العينة لديهم قدرة "محدودة" على الحماية من الجرائم الرقمية، وهي نسبة مقلقة، لكنها لم تُحلل من منظور تربوي أو تقني، ولم يتم ربطها بمصادر الضعف مثل غياب التوعية أو ضعف المناهج أو قلة الخبرات المنزلية.

لم يُناقش الباحث نتائج قد تُعد غير داعمة لفرضياته، وكأن النتائج جميعها تسير في اتجاه واحد، وهذا التجاهل يخل بمبدأ الشفافية العلمية، ويُضعف من عمق التحليل، كما لم نجد معالجة لظواهر فرعية مفاجئة أو لتفاوتات داخلية بين فئات العينة (مثلاً: هل يختلف الوعي بالمواطنة الرقمية بين الذكور والإناث؟ بين سكان الريف والحضر؟ بين مستخدمي واتساب ومستخدمي تيك توك؟)، على الرغم من الإشارة لوجود فروق دالة ديموغرافية في آخر النتائج.

رغم استخدام أداة قياس واضحة (مقياس لمحاور المواطنة الرقمية التسعة)، إلا أن الاتساق الداخلي بين الأداة والنتائج لم يُبرز بوضوح. لم يُبيّن الباحث كيف ساهمت كل بعد من أبعاد المواطنة الرقمية في تشكيل الوعي العام، ولا كيف تفاعلت الأبعاد التسعة مع استخدام وسائل التواصل. هذه الثغرة تقلل من مصداقية الربط بين الأداة والنتائج.

لم تُناقش حدود صلاحية الأداة أو نقاط ضعف محتملة في بنودها، مما يُظهر ثقة زائدة غير مبررة في صلاحية الاستبيان.

وأخيراً، لوحظ عدم وجود ربط واضح بين بعض الأسئلة الفرعية والنتائج المعروضة، مما يُشير إلى فجوة تحليلية يجب معالجتها.

رغم أن التوصيات تنطلق ظاهرياً من نتائج الدراسة، إلا أن كثيراً منها يغلب عليه الطابع الإنشائي العام، دون أن تُربط بوضوح بنتيجة رقمية أو استنتاج محدد من النتائج الإحصائية.

على سبيل المثال دعت التوصيات إلى "تحسين استخدامات وسائل التواصل لأغراض تعليمية وثقافية بدلاً من الترفيهية".

إلا أن هذه التوصية لم ترتبط بنتيجة معينة توضح أن الاستخدامات الترفيهية هي السائدة أو المهيمنة رقمياً، كما لم تُحدد

ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائية بين أنواع الاستخدامات، وبالتالي بدت التوصية مبنية على افتراض ثقافي أو

انطباع شخصي أكثر من كونها استنتاجاً علمياً.

وردت توصية بـ"تخطيط منهج مقترح للمواطنة الرقمية بالمدارس"، دون أن يستند ذلك إلى تحليل فعلي يبين أن غياب

المنهج هو سبب ضعف المعرفة أو ضعف السلوكيات الرقمية، وكان من اللازم الاستناد إلى البيانات أو تضمين تحليل

نوعي يبرر هذا الطرح..

التوصيات تفتقر في معظمها إلى آليات التنفيذ الواقعية أو الجهات المسؤولة عن تفعيل. فعلى سبيل المثال، توصية مثل "المزيد من التوعية من خلال الأنشطة الإعلامية داخل وخارج المدارس" تُعد توصية فضفاضة، لا توضح:

- من الجهة المسؤولة (المدرسة؟ وزارة التعليم؟ الإعلام المدرسي؟).
- كيف ستُنفذ هذه التوعية (ورش؟ مسرح مدرسي؟ مقررات دراسية؟).
- وما الأدوات التي سيُعتمد عليها؟ وهل لدى المدارس إمكانيات فعلية لتطبيقها؟

بل إن بعض التوصيات، مثل استخدام وسائل التواصل للتعليم بدلاً من الترفيه، تصطدم بواقع ثقافي واجتماعي وتكنولوجي لا يُمكن تغييره بتوصية عابرة، مما يجعلها أقرب للمثالية غير الواقعية.

ومن الملاحظ كذلك أن التوصيات لم تُفرق بين ما هو مطلوب من المعلم، أو الطالب، أو الأسرة، أو صناع القرار، فجاءت التوصيات بلا تصنيف وظيفي واضح.

تفتقر التوصيات إلى ترتيب منطقي أو زمني يوضح الأولويات من حيث الأهمية أو المدى الزمني للتنفيذ. فالدعوة إلى "تخطيط منهج وطني للمواطنة الرقمية" طُرحت بنفس مستوى توصية أقل شأنًا مثل "زيادة التوعية بالاستخدام الآمن لوسائل التواصل".

كما لم يتم تحديد ما يمكن تطبيقه على المدى القصير (مثل ورش توعية)، وما يتطلبه أفقًا متوسطًا (مثل إدماج الأنشطة الإعلامية)، وما هو استراتيجي طويل المدى (مثل تعديل السياسات التربوية أو بناء مناهج جديدة).

وهذا الخلل في الهيكله يجعل من الصعب على القارئ أو متخذ القرار أن يتعامل مع التوصيات كخارطة طريق قابلة للتنفيذ.

غابت عن التوصيات الأفكار المبتكرة أو المستوحاة مباشرة من تحليل النتائج، ولم نجد على سبيل المثال توصية تدعو إلى:

- بناء منصة رقمية مدرسية مخصصة لتعزيز المواطنة الرقمية.
 - أو استخدام الألعاب التربوية الرقمية لغرس قيم الاستخدام الأخلاقي للتقنية.
 - أو استثمار المؤثرين الرقميين في حملات رقمية موجهة للمراهقين حول أخلاقيات التكنولوجيا.
- بل جاءت التوصيات ضمن إطار تقليدي (تخطيط، توعية، إدماج، تدريب...)، وهي توصيات رغم وجاهتها، لا تقدم قيمة مضافة إبداعية تميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات المتكررة في المجال.

تشكل هذه الدراسة محاولة جادة لفهم العلاقة بين استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي ومدى انعكاسها على تنمية المواطنة الرقمية لدى طلاب المدارس الثانوية، في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات التربوية. وقد استند الباحث إلى أدوات كمية مناسبة، وأبرزت النتائج مؤشرات مهمة عن مستوى الاستخدام والوعي والمعرفة الرقمية لدى الطلاب المصريين.

ورغم وضوح بعض جوانب العرض الكمي للنتائج، فإن التحليل افتقر إلى العمق التفسيري والربط الأكاديمي بالإطار النظري والدراسات السابقة، وهو ما أضعف القيمة التحليلية للنتائج، وجعلها أقرب إلى السرد الإحصائي المجرد.

كما أن التوصيات على أهميتها الموضوعية، جاءت عامة وغير مترابطة بوضوح مع نتائج الدراسة، مما أثر على قابليتها للتطبيق وفقدتها الأولوية والتسلسل المنهجي. إن أحد أبرز ما تكشفه هذه الدراسة سواء من نتائجها أو من ثغراتها هو الحاجة إلى مزيد من الأبحاث التطبيقية التربوية التي تستحضر الواقع المصري في صياغة أدواتها وتحليلها وتوصياتها.

كما تبرز ضرورة تجديد الخطاب التربوي الرقمي ليصبح أكثر ديناميكية وواقعية وإبداعاً، وأكثر التصاقاً بطبيعة الجيل الرقمي ووسائل تواصله.



Thank You